الاشتقاق وتنمية الألفاظ

د. إبراهيم كايد محمود

أستاذ مشارك – كلية التربية – جامعة الملك فيصل –

الأحساء – المملكة العربية السعودية

الاشتقاق عملية خلق وإبداع في اللغة ، وهو رافد هام لها يرفدها بكل ما تحتاج إليه من المفردات والصيغ ، إنه عامل من عوامل نمو اللغات وتطورها ، ووسيلة رائعة من وسائل إثرائها بالمفردات لتتمكن من التعبير عن مستجدات الحياة من الأفكار والعلوم والفنون .

وقد امتازت اللغة العربية عن غيرها من اللغات بأنها لغة تصريفية تعتمد على مزايا وخصائص ذاتية في سد عوزها من ألفاظ المستجدات الحضارية ، وظاهرة الاشتقاق من أهم خصائص اللغة العربية ، ومن أهم الظواهر اللغوية التي اعتمدت عليها في توليد الألفاظ وإنتاجها ، ولا تزال هذه الظاهرة صالحة لهذا الغرض في عصرنا الحاضر ، إذ لا يزال العلماء والمجمعيون يعتبرونها الوسيلة الأولى التي يُعتمد عليها من أجل وضع المصطلحات العلمية والتقنية وغيرها ، ولا تزال مؤتمرات التعريب ، والمؤتمرات التي تعقد حول اللغة العربية والنهوض بها توصي باستخدام هذه الظاهرة والإفادة منها ، لأنها هي الأقدر على خلق الألفاظ والمصطلحات "إنها قوة لنمو اللغة وتكاثر كلمها وتشعب صيغها"(1) .

تعريفه :

الاشتقاق قضية هامة شغلت عقول العلماء قديماً وحديثاً ، فقد تناولها كثير من العلماء بالدرس والتأليف ، وحاول كل منهم أن يحدد هذه الظاهرة ويقف على خصائصها ، فاختلفت الآراء وتعددت التعريفات وإن كانت كلها لا تكاد تخرج عن أنها "توليد لبعض الألفاظ من بعض ، والرجوع بها إلى أصل واحد ، يحدد مادتها ، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل ، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد"[2] . ولابد من زيادة على المعنى الأصلي عند الاشتقاق ، ولعل هذه الزيادة هي السبب في الاشتقاق ، وهو ما أشار إليه سعيد الأفغاني عند تعريفه للاشتقاق ، فقال : "هو أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى ، وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي ، وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق"[3] . ويمكن معرفة تلك الخلافات من خلال ذكر أشهر التعريفات التي قدمها هؤلاء العلماء للاشتقاق :

"روي حمزة بن الحسن الأصفهاني في كتاب "الموازنة" أن الزجاج ت 311هـ كان يزعم أن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف ، وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى ، فإن إحداهما مشتقة من الأخرى"[4] .

أما الرُّماني ت 384هـ فعرَّفه بقوله : "هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل"[5] . وذكر أبو البقاء ت 616هـ أن الاشتقاق : "أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع تناسب في المعنى"[6] .

وعرفه ابن الزملكاني ت 651هـ بأنه : "الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد ، ويكون معناه مشتركاً كما أن حروفه الأصول مشتركة ، فيزيد على معنى الأصل تغاير اللغتين بوجه ، كضرب ويضرب ، واضرب ، وضارب ، ومضروب ، وضَروب ، وضَرّاب ، ومِضراب ، ومَضراب ، فإن ذلك كله مشتق من الضرب . ومنه قوله تعالى

: "فأقم وجهك للدين القيم"[7] . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : "ذو الوجهين لا يكون وجيهاً عند الله"[8] .

وقال الرضي الإسترابادي "الاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى"[9] . وعَرَّفه الشريف الجرجاني بقوله : "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصفة"[10] .وروى السيوطي عن شرح التسهيل أن الاشتقاق : "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ، ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة ، كضارب من ضرب ، وحَذِرٌ من حَذِرَ"[11] . وقال في الأشباه والنظائر "وقال بعضهم الاشتقاق أن نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما . أما المشاركة في المعنى فلأنهم لا يقولون إن الكاذب والمائن من أصل واحد ، وأما التغيير من وجه فلابد منه وإلاّ لكان هو إياه"[12] .

هكذا رأي علماؤنا القدماء الاشتقاق ، وأدركوا أهميته في سد حاجاتهم من الألفاظ ، وقد أدرك علماؤنا في العصر الحديث كذلك أهمية هذه الظاهرة ودورها في إثراء اللغة ، فتحدثوا عنها وعن أهميتها في مؤلفاتهم ، ووضعوا لها حدوداً وتعريفات تكاد تتفق مع ما قاله القدماء .

فقد عَرَّف عبدالله أمين الاشتقاق بأنه "أخذ كلمة من كلمة أخرى أو أكثر ، مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى"[13] . وخلص فؤاد ترزي بعد أن أورد تعريفات الاشتقاق إلى القول : "والاشتقاق في رأينا هو أخذ لفظ من آخر أصل منه ، يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها . ومن البديهي أن يؤدي مثل هذا الاشتراك اللفظي إلى اشتراك معنوي بين اللفظين يقرر نوعه صيغة اللفظ المشتق"[14] . أما حسين والي ، فقد أشار إلى أن الأصل في الاشتقاق هو انتزاع لفظ من آخر ولو بطريقة المجاز فقال : "الاشتقاق : نزع لفظ من لفظ ولو مجازاً إذا اتفقا في المعنى

والحروف الأصلية وترتيبها ليدل بالفرع على معنى أصله ، بزيادة مفيدة غالباً لأجلها اختلفاً في غير الحروف الأصلية أو في شكل الأصلية على التحقيق والتقدير "(15) .

والاشتقاق عملية هامة ودقيقة في ابتكار الصيغ ، وهو وثيق الصلة بالقياس اللغوي ، يعتمد عليه كأساس هام له . فالقياس يضع الإطار الذي يجب الالتزام به عند الاشتقاق حتى يكون المشتق مناسباً للعرف اللغوي ، وغير خارج عن أبنية اللغة وقوانينها ، فعدم الدقة في القياس يؤدي إلى اشتقاق غير مصيب ، واختلال القياس يؤدي إلى اضطراب الاشتقاق ، لان الاشتقاق شكل من أشكال القياس ، وهذا ما أوجب أن تتم عملية الاشتقاق ضمن أطر معينة ، ووفق شروط محددة لابد من توافرها في المشتق ، وهو ما أشار إليه التهانوي بقوله : "اعلم أنه لابد في المشتق اسما كان أو فعلاً من أمور ، أحدها : أن يكون له أصل ، فإن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر ، ولو كان أصلاً في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقاً . وثانيها : أن يناسب المشتق الأصل في الحروف ؛ إذ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا يتحققان بدون تناسب بينهما ، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية ، فإن الاستباق من السبق . وثالثها : المناسبة في المعنى سواء لم يتفقا فيه أو اتفقا فيه ، وذلك الاتفاق بأن يكون في المشتق معنى الأصل ، إمّا مع زيادة كالضرب فإنه للحدث المخصوص ، والضارب فإنه لذات ماله ذلك الحدث ، وإما بدون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشتقاق الضَرْب من ضَرَبَ على مذهب الكوفيين ، أوْ لا ، بل يتحدان في المعنى كالمقتل مصدر من القتل . والبعض يمنع نقصان أصل المعنى من المشتق ، وهذا هو المذهب الصحيح . وقال البعض لابد في التناسب من التغاير من وجه ، فلا يجعل المقتل مَصدراً مشتقاً لعدم التغاير بين المعنيين ، وتعريف الاشتقاق يمكن حمله على جميع هذه المذاهب"(16) .

ويبدو واضحاً من العبارة السابقة أن العلماء لم يكونوا متفقين اتفاقاً تاماً على تحديد الاشتقاق .

أنواع الاشتقاق :

عَرَفَ العلماء الاشتقاق كظاهرة لغوية هامة ، تسهم في توليد الصيغ والألفاظ، ونظراً لأهمية هذه الظاهرة ، شغفوا بدراستها وتوسعوا فيها ، وتناولوها بالبحث والتحليل ، إيماناً منهم بأنها الوسيلة المثلى التي تمدّهم بكل ما يحتاجون إليه من ألفاظ للتعبير عن المفاهيم التي استجدت نتيجة للتطور الاجتماعي والثقافي في الحياة العربية ، إذ "إن التوسع في اشتقاق الألفاظ وطرق توليدها في أية لغة ، إنما هو وليد حاجة تقررها الظروف وتؤثر فيها البيئة إلى حد كبير"[17] . ونظراً لكثرة اهتمامهم بهذه الظاهرة وكثرة بحوثهم حولها ، وعمق تلك البحوث ، وعبر مراحل زمنية متعاقبة ، توصلوا إلى معرفة عدد من أنواع الاشتقاق :

1- الاشتقاق الصغير أو الأصغر :

يقوم هذا النوع على انتزاع كلمة من أخرى مع تغيير في الصيغة واتفاق في الأحرف الأصلية وترتيبها ، وتشابه في المعنى . وقد ذكره السيوطي بقوله : "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل ، بزيادة مفيدة لأصلها اختلاف حروف أو هيئة ، كضارب من ضرب ، وحذر من حذر"[18] . وهذا النوع هو أهم أنواع الاشتقاق وأكثرها فائدة ، كما أنه هو المراد عند الإطلاق ، وأكثر الأنواع وروداً في العربية ، وأكثرها قيمة وأهمية ، لذا فقد أُطلق عليه "الاشتقاق العام"[19] . وهو النوع الوحيد الذي يُمكّننا من تصريف الألفاظ والاشتقاق منها بانتزاع ما نحتاجه من صيغ صرفية ، لذا أطلق عليه أيضاً اسم "الاشتقاق الصرفي" .

ولما كانت الحياة دائمة التطور متغيرة الحالات ومتجددة الحاجات كان لابد من خلق كلمات جديدة لسد العوز الحاصل من هذا التطور الحضاري ، ولما كانت عملية خلق الكلمات وارتجال الألفاظ ليست يسيرة ، كان لابد للإنسان من اللجوء إلى

وسيلة أخرى ، وسيلة توليد ألفاظ جديدة مشتقة من ألفاظ لغته أو مقيسة عليها ، فكان هذا النوع من الاشتقاق اشتقاقاً قياسياً ، فكثير من الصيغ لا وجود لها بين مفردات اللغة ، لكننا نستطيع أن نوجدها عند الحاجة إليها عن طريق الاشتقاق قياساً على صيغ موجودة ، يقول إبراهيم أنيس : "كثير من تلك الصيغ التي يجوز اشتقاقها لا وجود لها فعلاً في نص صحيح من نصوص اللغة ، فهناك فرق كبير بين ما يجوز لنا اشتقاقه من صيغ ، وما اشتق فعلاً واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب ، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل أو اسم مفعول ، مرويين في نصوص اللغة ، فقد لا يحتاج المتكلم أو الكاتب إلى كليهما من فعل من الأفعال ، فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها ، وقد يسبق بعضها بعضاً في الوجود ، ولهذا يجدر بنا ألاّ نتصور أن الأفعال أو المصادر حين عُرفت في نشأتها عُرفت معها مشتقاتها"[20] . وهذا يؤكد لنا أهمية الاشتقاق في إثراء اللغة ورفدها بما تحتاج إليه من الألفاظ والصيغ ، فكلما احتجنا إلى التعبير عن مفهوم جديد نشتق له اسماً من الصيغ الموجودة . والصيغ التي نستطيع اشتقاقها هي المشتقات المعروفة .

ونظراً لأهمية هذا الاشتقاق في اللغة ، اختلف الباحثون قديماً وحديثاً في دائرته وهل مفردات اللغة كلها مشتقة؟ أم أن منها ما هو مشتق ومنها ما هو غير ذلك؟ فذهب فريق منهم "إلى أن الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق ، وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة إلى أن الكلم كله مشتق ، وقد نسب هذا المنهج للزجاج . وزعم بعضهم أن سيبويه كان يرى ذلك ، وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم أصل وليس منه شي اشتق من غيره"[21] .

كما اختلف القدماء في أصل الاشتقاق ، أهو المصدر أم الفعل؟ فذهب البصريون إلى القول بأن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأن الفعل مشتق منه ، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك ، وأن الفعل هو الأصل ، وأن المصدر مشتق منه ، وساق

كل فريق منهما حججاً وأدلة تؤيد وجهة النظر التي ذهب إليها . وقــــد جمــع ابــن الأنباري تلك الآراء والردود عليها في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف[22] .

ولا يزال الخلاف حول أصل المشتقات قائماً في العصر الحديث ، فمن الباحثين من يذهب إلى أن المصدر هو أصل المشتقات ، مؤيداً ما ذهب إليه البصريون . فيقول : "فأصل المشتقات كلها — صناعة — المصدر لا الفعل ، لان المصدر يدل على حــدث ، والفعل يدل على حدث وزمن ، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة ، كالدلالة على الفاعل أو المفعول ، أو التفضيل ، أو المكان ، فـــهذه الكـثرة مـــن المشتقات التي جعلت للغة سعتها ومرونتها أُخذت من المصادر التي هي جميعـــاً أسمـــاء معانٍ"[23] . ومنهم من أيد مذهب الكوفيين في اعتبار الفعل أصل المشتقات ، مؤكـــداً أن هذا الأمر موجود في كل اللغات السامية ، ورَدَّ قول من قال أن المصدر هو الأصـــل ، وزعم أن هذا الرأي يوافق العقلية الآرية ، وأنه رشح إلى العربية من الفارسية فقـــال : "وقد رأي بعض علماء العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كـــل الكلمات والصيغ ، ولكن هذا الرأي خطأ في رأينا ، لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفـــاً لأصله في جميع أحوالها الساميات ، وقد تسرَّب هذا الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفـرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية ، والأصل في الاشتقاق عنـــد الآريـــين أن يكون من مصدر اسمي ، أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء ، فمنــه تتكـــون الجملة ، و لم يخضع الفعل للاسم والضمير ، بل نجد الضمير مسنداً إلى الفعل ومرتبطاً به ارتباطاً وثيقاً . وعلى كل حال نظرية العقلية الفعلية في اللغات السامية هـــي نظريتنـــا الخاصة ، إذ لم يشر إليها أحد من علماء الإفرنج"[24] .

و لم يكن ولفنسون وحيداً في تأييده لآراء الكوفيين هذه ، فنجـــد غـــيره مـــن الباحثين من ذهب مذهب الكوفيين في هذه القضية ، وأن الفعل هو أصل المشـــتقات ،وأورد عدداً من الملاحظات ، واعتبرها أسباباً وجيهة لاعتبار الفعل هو أصل المشتقات ، فقال : "إنه يصعب اعتبار المصدر أصلاً للاشتقاق للأسباب التالية :

1- إن المصدر هو اسم المعنى ، وأسماء المعاني أسماء مجردة لا يمكن أن تكون أصولاً لألفاظ أقرب منها إلى التجسيد ، واللغات كما هو معروف ، تسير في تطورها من التجسيد إلى التجريد لا العكس .

2- إن لكثير من الأفعال عندنا مصادر متعددة ، والمعقول أن يشتق المتعدد من الواحد لا الواحد من المتعدد ......

3- إن المصدر اسم للفعل ، ويصعب ظهور الاسم قبل ظهور مسماه ، فلا "جلوس" قبل أن يعرف الفعل "جلس" اللهم ألا إذا كان ذلك في الذهن"[25] .

ويمكن القول هنا أن ما ذكره ترزي من أدلة يثبت بها أن الفعل هو الأصل لا يمكن الاعتماد عليه أو الاعتداد به في هذا المجال ، فاحتجاجه بكثرة المصادر للفعل الواحد لا يقوم دليلاً على أن الفعل هو الأصل ، إذ أننا يمكن أن نعزو هذه الكثرة للخلافات اللهجية ، والمعقول أن يشتق الفعل الدال على شيئين اثنين هما الزمن والحدث ، من المصدر الدال على الشيء الواحد هو الحدث. وهذا احتجاج البصريين . كما أن قوله بصعوبة ظهور الاسم قبل ظهور مسماه ألا إذا كان ذلك في الذهن ، فهذا أيضاً لا حجة فيه على كون الفعل هو أصل المشتقات ، إذ أنه معلوم أن كل لفظ من الألفاظ يعبِّر عن فكرة أو مفهوم مخزون في الذهن .

ولم يقف الخلاف في أصل المشتقات عند هذا الحد ، بل ذهب أحد الباحثين إلى إنكار أن يكون المصدر أو الفعل أصلاً للمشتقات فقال : "إن أصل المشتقات جميعاً شيء آخر ، لا هو المصدر . ولا هو الفعل . وإن الفعل مقدم على المصدر وعلى جميع المشتقات في النشأة ، وإن هذه المشتقات جميعها ومعها المصدر ، مشتقة من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات ، وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات"[26] . وعلى هذا القول يكون أصل المشتقات شيئاً آخر لا هو المصدر ولا هو الفعل إنه أسماء الأعيان وأسماء الأصوات وأسماء المعاني التي اشتق الفعل منها ثم اشتق منه المصدر وبقية المشتقات .

والحقيقة أنه لا يوجد دليل حاسم في هذه القضية يمكن الاعتماد عليه في تحديد أصل المشتقات تحديداً واضحاً ، وكل ما قيل في الشأن آراء اجتهادية غلبت عليها النزعة المنطقية وسيطرت عليها الافتراضات العقلية دون سند علمي يمكن الركون إليه في تحديد أصل لهذه المشتقات . ومهما يكن من أمر فإن هذه القضية أصبحت اليوم بلا فائدة ، وليس منها أية جدوى عملية . وليس بالضرورة أن يكون المشتق هو الاسم أو الفعل أو الحرف ، بل إن الصيغة اللغوية التي سبق استخدام العرب لها هي الأصل اسماً كانت أو فعلاً ، ثم إذا احتيج إلى لفظ آخر وانتزع من تلك الصيغة ، كان اللفظ المنتزع هو المشتق فعلاً كان أو اسماً ، وتلك الصيغة هي الأصل اسماً كانت أو فعلاً ، فلا المصدر هو الأصل ولا الفعل هو الأصل ، بل ما سبق في الاستخدام هو الأصل ، وما أخذ منه فرع عليه . والأسبقية هنا في الاعتقاد لا في الزمان ، قال ابن جني : "اعلم أن أبا علي كان يذهب إلى أن هذه اللغة ، ما سبق منها ثم لحق به ما بعده ، إنما وقع كل صدر منها في زمان . وإن تقدم منها شيء على صاحبه فليس من الواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم ، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل وإن كانت رتبة الاسم مقدمة في النفس ، ومن جهة القوة والضعف أن يكون الاسم والفعل قبل الحرف . وإنما يعني القوم بقولهم أن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس وأسبق من الفعل في الاعتقاد لا في الزمان . وأما في الزمان فيجوز أن يكونوا قدموا عند التواضع الاسم قبل الفعل . ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم ، وكذلك الحرف . وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرضوا معاير أمورهم فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني ، وأنها لابد لها من الأسماء والأفعال والحروف ، فلا عليهم بأيِّها بدأوا ، أبالاسم ، أم بالفعل ، أم بالحرف ، لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهن جُمَع ، إذا المعاني لا تستغني عن واحد منهن هذا مذهب أبي علي وبه كان يأخذ ويفتي"(27) . المهم هنا إمكانية الاشتقاق من أجل رفدنا بما نحتاج إليه من ألفاظ وصيغ ، بغض النظر عن كونها أخذت من الاسم أو من الفعل أو من غير ذلك .

وقد أهمل اللغويون الجوانب التاريخية للغة العربية ، مما ترتب عليه خفاء بعض الجوانب والأسباب لكثير من الظواهر اللغوية كالاشتقاق ، ولعل سبب الخلاف حول هذه الظاهرة نابع من عدم المعرفة الدقيقة لتاريخ ظهورها ، فلو كان لدينا تاريخ لها لأمكن معرفة الأصل فيها من الفرع ، ومن أين بدأت ومتى ظهرت وكيف تطورت ونمت ، وأمكن حسم كل قضايا الخلاف حولها .

ونظراً لأهمية الاشتقاق والحاجة الماسة إليه في توليد الصيغ ، لم يقصر العرب اشتقاقهم على المصدر دون غيره من الألفاظ ، بل اشتقوا من أسماء الذوات وأسماء الأزمنة والأمكنة كما اشتقوا من أسماء الأصوات ومن الحروف وغيرها . "فعمدوا إلى الأعداد وهي أسماء معانٍ جامدة ، فقالوا : وحُد وتوحّد ، بقي وحده ، وثنّيته تثنية جعلته اثنين ، وثلثتهم جعلتهم ثلاثة ؛ وربّعتهم وخمّستهم ... إلى عشّرتهم ، وفي المخصص : كانوا تسعة وعشرين فثلّثتهم : أي صرت لهم تمام ثلاثين وكذلك جميع العقود إلى المائة ، فإذا بلغت المائة قلت : كانوا تسعة وتسعين فأمأيتهم ، وكانوا تسعمائة وتسعين فآلفتهم . واشتقوا من أسماء الأزمة ، وهي أيضاً أسماء معان جامعة ، اشتقاقاً صريحاً يكاد يكون مطرداً . ففي اللسان : أخرف القوم : دخلوا في الخريف ، وشَتَوْتُ بموضع كذا وتشتّيت : أقمت به في الشتاء ، وأربعوا دخلوا في الربيع ، وتربعوا في الموضع : أقاموا فيه بالربيع ، وأصافوا : دخلوا في الصيف وصافوا بمكان كذا ، وأفجروا دخلوا في الفجر ، ومثلها أصبحوا ، وأشرقوا : دخلوا في وقت الشروق ، وأظهروا وأعصروا وآصلوا ، وفي الحديث "كان في سفر فاعتشى في أول الليل أي سار وقت العشاء" واستحروا وابتكروا . وساوعه : استأجره ساعة أو عاملة بها ، وأليلوا ... الخ . واشتقوا من أسماء الذوات كأعضاء الإنسان ، فقالوا أَذَنَهُ ورآه وسرَّه ، أي ضرب أذنه ورئته وسرته ... الخ ، وتأبط الشيء وضعه تحت إبطه ... ومن غير أعضاء الإنسان قالوا : أبرتْهُ العقرب : لسعته بإبرها ، وأبّل الرجل : كثرت إبله ، وأزّرته : ألبسته إزاراً ، واستأسد وأسد : صار كالأسد ... الخ"(28) .

كما اشتقوا من أسماء الأصوات ، قال ابن جني : "وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف ، نحوهاهيت وحاحيت وعاعيت وجأجأت وحأحأت وسأسأت وشأشأت"[29] . واشتقوا كذلك من الجواهر وهو قليل جداً ، فقالوا : "استحجر الطين واستنوق الجمل"[30] .

واشتقوا كذلك من الحروف ، قال ابن جني : "إن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف نحو قولهم : سألتك حاجة فلوليت لي . أي قلت لي : لولا . وسألتك حاجة فلاليت لي أي قلت لي : لا . واشتقوا أيضاً المصدر وهو اسم من الحرف فقالوا : اللالاة واللولاة وإن كان الحرف متأخراً في الرتبة عن الأصلين قبله : الاسم والفعل . وكذلك قالوا : سوَّفتَ الرجلَ أي قلتَ له : سوف"[31] . وقال في موضع آخر : مَوَّيت إذا كتبت ما ، ولَوَّيت إذا كتبت لا ، وكَوَّفْتُ كافاً حسنة ، وَدَوَّلْتُ دالاً جيدة ، وزَوَّيْتُ زاياً قوية"[32] .

وهكذا أفاد العرب من ظاهرة الاشتقاق واستغلوها أوسع استغلال حتى شملت كل أنواع الألفاظ أسماء كانت أو أفعالا أو حروفاً ، أسماء أعيان أو ذوات جواهر أو أعراض ، ولم يقصروها على نوع أو أنواع معينة من الألفاظ ، فلم يشترطوا في أصل المشتق أن يكون نوعاً معيناً من الصيغ ، فيمكن الاشتقاق من أي لفظ إذا دعت الحاجة ، ويؤكد ابن جني هذا القول ، ويذهب إلى أن الحروف يشتق منها ولا تشتق ، فيقول : "الحروف يشتق منها ولا تشتق هي أبداً . وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأُول التي لا تكون مشتقة من شيء ، لأنه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقة منه ، يؤكد ذلك عندك قولهم : سألتك حاجة فلوليت لي ، أي قلت لي "لولا" فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من "لو" و"لا" فلا يخلو هذا أن يكون "لو" هو الأصل ، أو "لولا" لا يجوز أن يكون "لولا" لأنه لو كان "لولا" هو الأصل كان "لو" محذوفاً منه والأفعال لا تحذف ، إنما تحذف الأسماء"[33] . ولعل ابن جني في هذا القول يرى أن الحروف هي أصل المشتقات وذلك لجمودها وعدم تصرفها .

من كل ما سبق نرى أن البحث في هذه القضية ، ومحاولة الوصول إلى أصل المشتقات وإيراد الحجج والأدلة لإثباته — كما فعل البصريون والكوفيون — أمر لا قيمة له في البحث اللغوي ، ولم يكن إلاّ صراعاً فكرياً بين العلماء ، وسباقاً بين المدرستين البصرية والكوفية ، حاولت كل مدرسة منهما أن تثبت — دون سند علمي — أن آراءها أكثر صواباً وموضوعية من نظيرتها ، وأن علماءها الأكفأ والأولى بالاتباع . ولو ترك الأمر بدون تلك المشاحنات وما نتج عنها من آراء وأقوال ، لكان أكثر موضوعية ووضوحاً . ولما أُثقِلَ الدارس بالتفكر في تلك الأقوال والبراهين وفي محاولة فهمها والحكم على أيها أكثر صواباً .

الاشتقاق الكبير :

أحد أنواع الاشتقاق ، يقوم على تقليب الأحرف الأصلية للكلمة ، وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في تسميته ، فمنهم من سماه بالاشتقاق الأكبر[34] ، وبعضهم سماه الكُبَّار ومنهم من أطلق عليه اسم القلب[35] ، ومن الباحثين المحدثين من يطلق عليه اسم الاشتقاق الكبير[36] ويرى نهاد الموسى أن يسمى هذا النوع من الاشتقاق باشتقاق التقليب أو الاشتقاق التقليبي[37] ، ولعل هذه التسمية أفضل التسميات لهذا النوع من الاشتقاق لأنها تتطابق مع منهجيته وطريقته .

وقد عرفه عبدالله أمين بقوله : "هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في ترتيب بعض أحرفهما بتقديم بعضها على بعض مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف"[38] . فهو يقوم على تقليب المادة اللغوية على كل وجوهها الممكنة ، واستخراج صيغ جديدة ، متفقة في الأحرف دون ترتيبها ، مع تشابه بينها في المعنى ، ولكن هذا القول غير دقيق ، إذ أن التشابه في المعنى هنا غير ممكن ، لان تغيير ترتيب الحروف داخل الكلمة الواحدة يوجب تغيير معناها ، وقد أشار جرجي زيدان إلى شيء

من هذا عند حديثة عن القلب ، بقوله : "... مع حفظ معناه ، أو تغييره تغييراً طفيفاً"(39) .

وكان الخليل بن أحمد أول من فطن إلى هذا النوع من الاشتقاق في كتابه العين الذي بناه على حصر دقيق لألفاظ العربية الموجودة المستعملة ، وغير الموجودة المتوقعة . غرضه من ذلك أن يجمع كل ألفاظ اللغة حتى لا يندُّ منها أي لفظ . قال : "اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو : قَدْ ، دَقْ ، شَدْ ، دَشْ ، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه ... نحو ضرب ضبر ، برض بضر ، رضب ، ربض ، والكلمة الرباعية على أربعة وعشرين وجهاً ... والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجهاً ..."(40) .

وقد شغف ابن جني بهذا النوع من الاشتقاق ، فأفرد له باباً في كتابه الخصائص بعنوان : الاشتقاق الأكبر ، قال فيه : "هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي – رحمه الله – كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر ، لكنه مع هذا لم يسمه ، وإنما كان يعتاده ويستروح إليه ويتعلل به ، وإنما هذا التقلب لنا نحن وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن ، وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير ، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانية وإن اختلفت صيغه ومبانيه ، وذلك كتركيب "س ل م" فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصريفه نحو : "سلم ويسلم وسالم ، وسلمان ، وسلمى ، والسلامة ، والسليم : اللديغ ، أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته .... وأما الاشتقاق الأكبر : فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجمع فيه التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه"(41) .

وبالرغم من شغف ابن جني بهذا النوع من الاشتقاق ، واعتداده به ، يعترف بأن هذه التقاليب قد تكون متباعدة المعاني متنافرة الدلالات ، وفي مثل هذه الحالة يجب

أن نلجأ إلى التأويل والتخريج البعيد لدلالات الألفاظ حتى تنتظم وفق الإطـــار الـــذي رسمه وأراده لها فيقول : "وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"(42) .

كما أنه يدرك أن ما أراده بهذا الاشتقاق الأكبر صعب المنال عسير التطبيـــق ، وغير ممكن في كل مفردات اللغة ، قال : "واعلم أنا لا ندَّعي أن هذا مستمر في جميـــع اللغة ، كما لا ندَّعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة ، بل إذا كان ذلك الذي هـــو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبـــاً وأعزّ ملتمساً"(43) .

ثم يحاول أن يحدد القاعدة ويعيِّن الأساس الذي يعتمد عليه في هذه القضيـــة ، وكيف يمكن معرفة الأصل من الفرع ، فيرى أن الحكم بالأصلية بين اللفظين المتفقـــين في الحروف المختلفين في الهيئة أو الترتيب يكون للفظ الأكثر تصرفاً ، فيقول : "اعلـــم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليـــس أحدهمـــا مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره . وإن لم يكن ذلك حكمـــت بـــأن أحدهما مقلوب عن صاحبه ، ثم أريت أيهما أصل وأيهما الفرع . فمما تركباه أصـــلان لاقلب فيهما قولهم : جذب ، وجبذ ، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه . وذلك أنهمـــا جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً ، نحو جذب يجذب جذبـــاً فـــهو جـــاذب ، والمفعـــول مجذوب. وجبذ يجبذ جبذاً فهو جابذ والمفعول مجبوذ . فإن جعلت مع هـــذا أحدهمـــا أصلاً لصاحبة فسد ذلك ، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخـــر . فإذا وقعت الحال بينهما لم يُؤْثَرْ بالمزية أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يُمثُلا بصفحتيـــهما معاً . وكذلك ما هذه سبيله . فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه و لم يســـاوه فيـــه كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه"(44) .

ومع كل ما أشار إليه ابن جني ، ومع كل الاحتراز الذي قال بـــه ، فإنـــه لا يمكن معرفة الأصل من مقلوبه ، لأن الاستعمال قد يغيِّر معالم الألفاظ وبالتـــالي يغـــير

معناها ، وهذا ما يجعل التمييز بين الأصل والمقلوب متعذراً ، وقد أشار زيدان إلى ذلك بقوله : "ولا يخفى أن كثيراً من الألفاظ المقلوبة تخسر معناها الأصلي بالاستعمال ، فلا يعود يمكننا الجزم بأنها مقلوبة"[45] .

وقد تباينت آراء العلماء قديماً وحديثاً حول هذا النوع من الاشتقاق الذي قال به ابن جني وشغف به ، فظهرت حياله ثلاثة مواقف :

فريق أنكره ورأى أن ما فعله ابن جني ليس إلاّ من قبيل المباهاة اللغوية ، قال السيوطي : "وهذا ما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني . وكان شيخه أبو علي يأنس به يسيراً ، وليس معتمداً في اللغة ، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب ، وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده ، وردّه المختلفات إلى قدر مشترك ، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس موضوع تلك الصيغ ، وأن تراكيبها تفيد أجناسا من المعاني مغايرة للقدر المشترك ، وسبب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانية أن الحروف قليلة ، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تنتهي ؛ فخصوا كل تركيب بنوع منها ؛ ليفيد بالتراكيب والهيئات أنواعاً كثيرة ، ولو اقتصروا على تغاير المواد ، حتى لا يدلّوا على معنى الإكرام والتعظيم إلاّ بماليس فيه من حروف الإيلام والضرب ، لمنافاتهما لهما ، لضاق الأمر جداً ، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها"[46] .

وفي العصر الحديث أنكر العلماء ما ذهب إليه ابن جني ورأوا أن هذا القول من باب التعسف الذي لا يقرّ حقيقة واقعية ، فقد انتقد إبراهيم أنيس ما فعله ابن جني ووصفه بالتكلف الذي لا داعي إليه ، فقال : "وإذا كان ابن جني قد استطاع في عَنَتٍ ومشقة أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضع مواد من كل مواد اللغة التي يقال إنها في جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفا ، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفاً ، فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير"[47] . وهذا ما فعله فؤاد ترزي في كتابه الاشتقاق ، حيث قدّم حججاً دامغة على بطلان ما ذهب ابن جني فقال : "إن الاعتقاد بصحة هذه النظرية يترتب عليه

أمران : الأول : أن لكل حرف من حروف العربية قيمة دلالية خاصة لا يغيرها تغيير موقع الحرف في اللفظة ، أو تغييره بحرف آخر من مخرجه . والثاني : أن صوت الحرف هو الذي يؤدي إلى هذه القيمة الدلالية . وفي كل من هذين الأمرين ما فيه من مجافاة للواقع ، وحدّ لمدلولات اللغة . ولو فرضنا جدلاً وجود دلالة معينة خاصة للحرف العربي لاقتضى ذلك أن تلازمه هذه الدلالة في كل لفظة يوجد فيها ، ومن ثم يصبح بين الكلمات التي تشترك في حرف أو أكثر نوع من الاشتراك المعنوي يتناسب وعدد الحروف المشتركة بينها . ويترتب على هذا وجود قرابة معنوية بين الألفاظ التي تشترك بحرف واحد من نحو : ماج ، ومرح ، ودمج ، وعمد ، وعلم ، وسقم . وقرابة أقوى بين الألفاظ التي تشترك بجميع الحروف مهما كان ترتيبها من نحو : لمح ، وحمل وحلم ، وحمل ، وحلم وملح ، وهذا يتنافى والواقع ويتعارض وفلسفة اشتقاق الكلم في اللغة كما نعلمه ، ولا يتفق بتفاصيله مع نظرية ابن جني نفسها . ولا أدري كيف يمكن تفسير الأضداد على هذا الأساس .... وقد أشرنا إلى أن في اللغة كثيراً جداً من الألفاظ التي يتعذر إيجاد أية صلة معنوية بين تقاليبها"[48] .

الفريق الثاني : لم يستطع أن يُقرَّ ابن جني على كل ما ذهب إليه في أمر الاشتقاق ، ووَجَّه إليه انتقادات صريحة ، واتهمه بالتكلف والتعسف وعدم الموضوعية في بعض ما ذهب إليه . يقول صبحي الصالح : "إن النظرة الأولى إلى صنيع ابن جني في هذه التقاليب لاتخطىء التكلّف البعيد الذي وقع فيه ، وهو يلتمس الطريق نحو الربط السحري العجيب الذي يَردُّ هذه التقاليب جميعاً إلى أصل واحد ، وإمام منقاد ، ولكن الرابط الذي اهتدى إليه ابن جني ليس عامّاً وحسب ، بل هو شديد العموم ، وبلغت شدة عمومه حد الإبهام والغموض"[49] .

وفي الوقت نفسه يرى الصالح أن الاشتقاق الكبير الذي قال به ابن جني إنجاز عظيم وكشف كبير لا يزال –حتى عصرنا الحاضر– يمدنا بصيغ وتقاليب تسهم في إثراء اللغة ونمو مفرداتها فيقول : "فمع هذا التحفظ ومع هذا الحذر من الوقوع في التكلّف

يظل بحث الاشتقاق الكبير يؤتي ثمره إلى اليوم ، حتى ليمكن القول إن لغويي العرب لم يعرفوا إنتاجاً أعظم منه"(50) .

حقاً أن ما قاله ابن جني حول الاشتقاق الكبير مخالف لقواعد اللغة ، إلاّ أنه يمكن القول أنه فتح الباب واسعاً أمام علمائنا من أجل استغلال إمكانية اللغة العربية, ودلّهم على أن في هذه اللغة طاقة كامنة يجب الإفادة منها في سَدِّ كثير من النقص والعوز الذي نعيشه في مجال المصطلح , إذ أننا باستغلال هذه الطاقة والإمكانية في لغتنا نستطيع أن نتغلب على كثير من المفاهيم التي تهجم على لغتنا دون أن نجد لها ما يدل عليها , إن هذه الفكرة التي أشار إليها ابن جني تُعدُّ رافداً هاما من روافد العربية , لا تقل أهمية وقيمة عن الوسائل والمزايا التي يعتمد عليها من أجل تحقيق الاصطلاح والتعريب وإنجاحهما .

أما الفريق الثالث : فقد أيَّد صنيع ابن جني وبالغ في مدحه والدفاع عنه كالزجاج الذي زعم "أن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف , وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى , فإن إحداهما مشتقة من الأخرى , فتقول : الرحل مشتق من الرحيل , والثور إنما سمي ثوراً لأنه يثير الأرض , والثوب إنما سمي ثوباً لأنه ثاب لِباساً بعد أن كان غَزْلاً"(51) .

ويجب ألا نخلط هنا بين صنيع ابن جني في هذا النوع من الاشتقاق , والطريقة التي وضعها الخليل في معجمه "العين" ومن سار على نهجه , فقد هدف الخليل من عمله هذا إلى محاولة إحصاء ألفاظ العربية خوفا من أن يندَّ شيء منها , ولم يحاول الخليل ولا غيره من أصحاب المعاجم الذين ساروا على نهجه أن يرجعوا التقاليب المختلفة للمادة اللغوية الواحدة إلى معنى واحد كما فعل ابن جني ؛ كما أن الخليل أجرى تلك التقاليب مع كل ألفاظ اللغة بكل أوزانها وحَدَّدَ المستعمل منها والمهمل , أما ابن جني فقد اقتصر في تقليبه على الصيغ الثلاثية دون غيرها .

ومهما يكن من أمر ، ومهما قيل عن هذا النوع من الاشتقاق ، ومهما اختلفت حوله الآراء وتعددت المذاهب ، فإنه يمكن القول أن له فوائد جمّة يستغلها الباحث ويستخدمها من أجل التمييز بين ألفاظ اللغة أصيلها ودخيلها ، إذ "إن في تجمع الألفاظ العربية في أصل واحد ينتظم فروعها لما يسهل على الباحث التمييز بين الأصيل والدخيل"[52] .

الاشتقاق الأكبر :

اختلف العلماء قديماً وحديثاً في تسمية هذا النوع من الاشتقاق , فمنهم من يسميه"الاشتقاق الكبير"[53] . ومنهم من يطلق عليه اسم "الاشتقاق الأكبر"[54] ويذهب البعض إلى أنه "الإبدال"[55] وقد عرفه عبد الله أمين بقوله : "انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في بعض أحرفهما مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة , وفي مخارج الأحرف المغيرة أو في صفاتها أو فيهما معا مثل القرد والقصد ، والهرب والترب ، وعنوان الكتاب وعلوانه"[56] أما صبحي الصالح فيقول : "ولقد اصطلحوا على أن الاشتقاق الأكبر هو ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطا عاما لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرج تحته , وحينئذ , متى وردت إحدى تلك المجموعات الصوتية على ترتيبها الأصلي فلا بد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة سواء احْتَفَظتْ بأصواتها نفسها أم استعاضت عن هذه الأصوات أو بعضها بحروف أُخر تقارب مخرجها الصوتي أو تتحد معها في جميع الصفات"[57] . أي أن هذا الاشتقاق لا يكون إلا بتغيير بعض الأصوات بأصوات تتحد معها في الصفات أو تقاربهما في المخارج ، وأي تغيير غير هذا التغيير بين الحروف لا يعد ضمن هذا النوع من الاشتقاق .

وهذا الاشتقاق يظهر بصور مختلفة وطرائق متباينة , فقد يكون إبدالاً صوتياً ناتجاً عن تقارب المخارج الصوتية ، يقول إبراهيم أنيس : "أما النوع الثالث من

الاشتقاق وهو ما يسمى بالأكبر , ويمثل له عادة بكلمات مثـــل "أزّ وهَــزَّ , الحثـــل والحفل" فأجدر به أن يُعَّد من الكلمات التي تطورت أصواتها"(58) . وربما كان ســـببه اختلاف لهجات القبائل , وهو ما رواه السيوطي عن أبي الطيب اللغوي فقال : "ليـــس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف , وإنما هي لغات مختلفة لمعــان متفقة , تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلاّ في حـــــرف واحـــد , والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مـهموزة , ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى , وكذلك إبدال لام التعريف ميماً , والهمزة المصــــدرة عيناً كقولهم في نحو أنْ عَنْ ، لا تشترك العرب في شيء من ذلك إنما يقول هـــذا قـــوم وذاك آخرون"(59) . وقد يكون هذا الاشتقاق ناتجاً عن التصحيف الذي لا يكاد يسـلم منه أحد من اللغويين فلا "يبعد أن بعض تلك الكلمات التي أقحمت في مسائل الإبـدال ليست في الحقيقة إلا وليدة التصحيف أو التحريف"(60) . كما أنه قد يكون ناتجاً عـــن قلة الإسماع أو عدم الوضوح السمعي أو ضعف سماع بعض الأصوات المتقاربة المخـلوج في بعض الألفاظ مثل : رفل ورفن , جدث وجدف, فقد يكون الإبدال في مثل هــــذه الأصوات بسبب عدم سماعها جيداً .

وليس بالضرورة أن تتقارب المخارج أو الخصائص والصفات الصوتيــــة بـــين الصوت المبدل والمبدل منه حتى يتم مثل هذا النوع من الاشتقاق , "وأكثر ما يمكـــن أن يظهر هذا الاشتقاق على صورة الإتباع التي تعلل لنا كثيراً من الوجوه التي لا نجد فيـــها تقارب المخارج أو الصفات الصوتية بين الحرف الأصل والحرف المغيَّر عنه مثل جـــائع نائع ، شديد أديد , حسن بسن , حار يار جار , سهواً رهواً ، وهنا تتفق الكلمتـان في الصورة اللفظية ولا تختلفان إلا في حرف , والحرفان المختلفان متبـــاعدان في المخـــرج والصفة , ولا يحتمل أن يكون أحدهما تطوراً صوتياً عن الآخر أو خلافـــــاً لهجيـــاً أو تصحيفاً"(61) .

وقد التفت إلى هذا النوع من الاشتقاق يعقوب بن السكّيت , فوضع فيه كتابا أسماه "القلب والإبدال" جمع فيه ألفاظاً يُعبّر كل لفظين منها عن معنى واحد , ويختلف هذان اللفظان في حرف واحد مثل التهتال والتهتان لسقوط المطر . كما ذكره ابن جني في الخصائص في باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"[62] أورد فيه كثيراً من الأمثلة المتعلقة بهذا النوع من الاشتقاق .

وقد شغف بهذا الباب عدد من العلماء الذين وضعوا له الشروط التي يجب أن تتوافر في الحروف حتى يتم الإبدال بينها , كما وضعوا له التصنيفات , فجعلوا منه المقيس ومنه السماعي "قال أبو محمد البطليوسي في كتاب الفَرْقُ بين الأحرف الخمسة : من هذا الباب ما ينقاس , ومنه ما هو موقوف على السماع : كل سين وقعت بعدها عَيْن أو غَيْن أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها صاداً , مثل : يساقون ويصاقون , وصَقْر , وسَقْر , وصَخْر وسَخْر , مصدر سَخِرْتُ منه إذا هَزَأْتُ , فأما الحجارة فبالصاد لاغير . وشروط هذا الباب أن تكون السين متقدمة على هذه الحروف لا متأخرة بعدها , وأن تكون هذه الحروف مقاربة لها , وأن تكون السين هي الأصل , فإذا كانت الصاد هي الأصل لم يجز قلبها سيناً , لأن الأضعف يقلب إلى الأقوى , ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف , وإنما قلبوها صاداً مع هذه الحروف لأنها حروف مستعلية , والسين حرف مُتَسَفِّل ، فَثَقُلَ عليهم الاستعلاء بعد التَسَفُّل , لما فيه من الكُلْفة , فإذا تقدم حرف الاستعلاء لم يكره وقوع السين بعده , لأنه كالانحدار من العلو وذلك خفيف لا تكلفة فيه ، فهذا هو الذي يجوز القياس عليه , وما عداه موقوف على السماع"[63].

وحقيقة الأمر أن ما روي من كلمات فيها إبدال لم يقتصر على الأحرف المتقاربة مخرجاً أو المتحدة في جميع صفاتها , بل نجد هذا الإبدال يقع في كل ألفاظ اللغة , مما جعل أحد العلماء يقول : "فلم تجد حرفاً إلاّ وقد جاز فيه البدل ولو نادراً"[64] .
هذا ما جعل العلماء يحرصون على التفريق بين نوعين من الإبدال :

الإبدال الصرفي : ويتم هذا الإبدال بين حروف معينة توضع مكان حروف أخرى مخصصة وجعلوا لهذا النوع حروفاً لا يكاد يخرج عنها , تجمعها كلمة "طال يوم أنجدته".

الإبدال اللغوي : وهو أوسع دائرة من الإبدال الصرفي , لأنه يشتمل على أحرف لم يشتمل عليها سابقه , وقد أوجز عبد الله أمين مسوغات هذا الإبدال فيما يلي : **التماثل** : وهو أن يتحد الحرفان مخرجاً وصفة : كالبائين والتائين والثائين . **التجانس** : وهو أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفا صفة كالدال والطاء . **التقارب** : **أن يتقارب الحرفان مخرجاً ويتحدا صفة** : كالحاء والهاء , **أن يتقارب الحرفان مخرجا وصفة** كاللام والراء , **أن يتقارب الحرفان مخرجاً ويتباعدا صفة** كالدال والسين , **أن يتقارب الحرفان صفة ويتباعدا مخرجاً** كالشين والسين . **التباعد** : **أن يتباعد الحرفان مخرجاً ويتحدا صفة كالنون والميم, أن يتباعد الحرفان مخرجاً وصفة كالميم والضاد**"[65].

الاشتقاق الكُبّار "النحت" :

قبل الحديث عن هذه الظاهرة اللغوية لا بد من تحديد معناها ومدلولها اللغوي , من خلال ما ذكرته المعاجم اللغوية :

جاء في معجم العين : النحت : نحتُ النجار الخشب , يقال : نَحَتَ يَنْحِتُ , ويَنْحَتُ لغة . وجمل نحيت : قد انتحت مناسمه , والنُّحاتة : ما انتحت من الشيء من الخشب ونحوه[66] وجاء في لسان العرب : النَّحْتُ : النَشْرُ والقَشْرُ , والنَّحْتُ نحتُ النجار الخشب , نحت الخشبة ونحوها يَنْحِتُها ويَنْحَتُها نحتاً فانحتت , والنُّحاتةُ : ما نحت من الخشب , ونحت الجبل ينحته : قطعه . وفي التنزيل "وتنحتون من الجبال بيوتا آمنين" .

والنحائت : آبار معروفة , صفة غالبة لأنها نحتت أي **قطعت** , قال زهير:

قَفْراً بِمُنْدَفَعِ النَّحائِت مِن صَفَوا أُولاتِ الضالِ والسِّدرِ

ويروى من ضفوى .

ونَحَتَ السفر البعيرَ والإنسانَ : نَقَصه وأرَّقَهُ على التشبيه . وجَمَل نَحِيتٌ : انْتُحِتَتْ مَناسِمُه , قال : وهو من الأيْنِ حَفٍ نَحِيتُ .

والنَّحِيتةُ : جذْمُ شجرة يُنْحَتُ ، فيُجَوَّفُ كهيئة الحُبِّ للنَّحْلِ , والجمع نُحُتٌ . الجوهري : نَحَتَهُ يَنْحِتُهُ , بالكسر نَحْتاً أي براه , والنُّحاتَةُ البُراية . والمِنْحَتُ ما يُنْحَتُ به , والنَّحيتُ : الدَّخِيلُ في القومِ ؛ والنَّحيتة : الطبيعة التي نُحِتَ عليها الإنسانُ أي قُطِعَ , وقال اللحياني : هي الطبيعة والأصل . والكَرَمُ من نَحْتِهِ أي أَصْلِهِ الذي قُطِعَ منه . أبو زيد : إنه لكَريمُ الطَّبيعة والنَّحِيتة والغَرِيزة بمعنى واحد . وقال اللحياني : الكَرَمُ من نَحْتِهِ ونحاسِه , وقد نُحِتَ على الكَرَمِ وطُبِعَ عليه . ونَحَتَهُ بلسانه يَنْحِتُهُ ويَنْحَتُه نحتاً : لامَهُ وشَتَمَهُ . والنَّحيتُ : الرَّديءُ من كلِّ شيءٍ . ونَحَتَهُ بالعصا : يَنْحُتُهُ نَحْتاً : ضَرَبَهُ بها[67] .

وفي محيط المحيط : نحت القلم والعود براه....والحجر سواه وأصلحه , ونحت السفر البعيد أضناه[68] .

من مجمل الأقوال السابقة حول ماهية النحت ومفهومه في اللغة ندرك أنه يقصد به الأخذ والتنقيص والتقليل. إذ تدور كل الأقوال السابقة حول هذا المعنى , إلا أننا نجد للنحت في مواضع أخر معاني أكثر ودلالات أوسع مما سبق , يقول ابن فارس "نحت كلمة تدل على نَجْرِ شيء وتسويته بحديدة , ونحت النجار الخشبة ينحتها نحتا . والنحيتة: الطبيعة , يريدون الحالة التي ينحت عليها الإنسان , كالغريزة التي غرز عليها الإنسان , وما سقط من المنحوت نحاتة"[69] . فابن فارس هنا يرى أن في النحت هندسة وتنسيقا وتسوية , فهو أخذ وتنسيق , وطبيعة الإنسان التي بني عليها هي نحيته , وقد خلقه الله في أحسن تقويم , لم ينقصه أو يقلل منه , وقد ورد في القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تربط النحت بمعنى دقة الصنع وإتمامها , قال تعالى "تتخذون من

سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا"[70] . وقد تنبه نهاد الموسى إلى هذه المعاني فقال : "وليس النحت في اللغة تنقصاً واختزالاً فحسب إنما هو تسوية , وهو تنسيق وبناء تستتبعه عملية التنقص والاختزال"[71] . وبعد تعرضه للفظة "نحت" في عدد من المعاجم اللغوية وعدد من الآيات القرآنية يقول: "وهذه الخطوات التي يقرها النص اللغوي في وضوح تؤول بنا جميعاً إلى نتيجة طبيعية يبعد أن تنتهي إلى غيرها فهذه العملية الحسية الجاهدة التي من مظاهرها "الاختزال والتنقيص" و"التسوية والبناء تنتهي إلى خلق جديد فيه طبعّية وأصالة وخلوص"[72] .

النحت في الاصطلاح :

عرف علماؤنا القدماء النحت بمعناه الاصطلاحي منذ زمن مبكر , وفهموا منه أنه أخذ كلمة واحدة من بين كلمتين اثنتين , يظهر في هذه الكلمة الجديدة شيء أو جزء من كل كلمة من تلك الكلمتين .

ويعد ابن فارس أول من قال بالنحت بين لغويي العرب القدماء , وكانت له اليد الطولى في تحديد دلالته وتوضيح معناه, قال : "اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق , وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت . ومعنى النحت : أن تُؤْخَذُ كلمتان وتُنْحَتُ منها كلمة واحدة آخذة منها جميعا بحظ"[73] . ولا يدعي ابن فارس أنه رائد في هذا الفن , بل يعترف بأن الخليل بن أحمد قد سبقه إليه, وأنه يترسم خطى الخليل في سبر أغوار هذه الظاهرة , فيقول: "والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم : حَيْعَل الرجلُ , إذا قال حيَّ على"[74] . وقد تحدث ابن فارس عن هذه الظاهرة في أكثر من موضع فقال "هذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت , مثل قول العرب للرجل الشديد ضِبَطْرٌ من ضَبَطَ وضَبَر , وفي قولهم : صَهْصَلِق إنه من "صهل" و"صلق" وفي "الصَّلْدِم" إنه من "الصَّلْد"

و"الصَّدم"[75] . و لم يغفل سيبويه الحديث عن هذه الظاهرة، فقد أشـــار إلى النحــت إشارة واضحة مباشرة ، فقال : "وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمترلـــة جعفــر ويجعلونه من حروف الأول والأخير ، ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف ، كما قـالوا : سبطر فجعلوا فيه حروف السبط إذ كان المعنى واحـــداً... فمـــن ذلـــك عبشـــميّ ، وعبدريّ . وليس هذا بالقياس ، إنما قالوا هذا كما قالوا : عُلْويٌّ وزبانِيٌّ. فهذا ليـــس بقياس كما أن عُلْوِيٌّ ونحوَ عُلْوِيَّ ليس بقياس"[76] و لم يكن ابن جني بعيداً عن هـــذا المجال ، فقد أشار إلى شيء منه عندما قال : "هذا غور من العربية لا ينتصف بـــه ، ولا يكاد يحاط به ، وأكثر كلام العرب عليه ، وإن كان غفلاً مسهواً عنه ، وهـــو علـــى أضْرُب منها : اقتراب الأصليين الثلاثيين كضباط وضيطار... ومنها اقتراب الأصليـين ، ثلاثياً أحدهما ورباعياً صاحبه ، كدمث ودمثر ، وسبط وسبطر"[77] ويمكن القـــول أن مفهوم النحت عند القدماء انحصر في إيجاد كلمة واحدة من كلمتين ، و لم يشر أحدهـــم إلى إمكانية النحت من أكثر من كلمتين. أما المحدثون فقد توسعوا في تحديـــد مفـــهوم النحت ، وأن الأخذ لا يقتصر على كلمتين فقط ، بل امتدّ ليشمل الجملة ، يظهر ذلك واضحاً من خلال التعريفات التي وضعت لهذه الظاهرة . فقد عرفه عبد القادر المغـــربي بقوله : "أن تعهد إلى كلمتين أو جملة فتنتزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فَـــذَّةً تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها"[78] أما نهاد الموسى فقال : "النحت بنــــاء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر أو من جملة ، بحيث تكون الكلمتـــان متبـــاينتين في المعنى والصورة ، وبحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منهما جمعاً بحظ في اللفظ ، دالـــة عليهما جميعاً في المعنى"[79] وهكذا فإن المحدثين يرون أن النحت إيجاد لكلمة جديـــدة من كلمتين أو من جملة هذه الكلمة تفيد معنى الكلمتين وتحمل عدداً من حروفـــهما ، ويقول صبحي الصالح : "فالنحت يجمع بين كلمتين متباينتين معنى وصورة ، ولا ضـــير في اتفاقهما في بعض الحروف مادام حرف واحد بينهما مختلفاً ، ولا بأس في تقاربهمـــا

في المعنى شريطة أن يكون بين المعنيين المتقاربين فرق ملمـــوح مـــهما يكـــن ضئيـــلاً دقيقاً"(80) .

ولعدم وضوح الفكرة التي يقوم عليها النحت، واضطراب الأسس التي ينبـــني عليها ، وانعدام وجود قاعدة واضحة محددة تحكم وضع النحت تجعله مقيساً مطـــرداً، اختلفت أقوال العلماء وتباينت آراؤهم حول هذه الظاهرة ، فمنهم من يرى أنه نـــوع من الاشتقاق ، وأن له فائدة جمة في رفد اللغة بما تحتاج إليه من المصطلحات الكثـــيرة التي تنهال على لغتنا العربية كل يوم ، ويميل إلى جواز النحت والنقل اللفظي الكـــامل للمصطلحات العلمية والفنية،وهذا ما أشار إليه صبحي الصالح بقوله : "إن مراعاة معنى الاشتقاق تنصر جعل النحت نوعاً منه . ففي كل منهما توليد شيء من شيء وفي كـــل منهما فرع وأصل ، ولا يتمثل الفرق بينهما إلاّ في اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكـــثر على طريقة النحت"(81) . ومع ذلك فإنه يرى ضرورة أن يكون استخدام النحت محدداً ، وأن لا نلجأ إليه إلا في الضرورة القصوى ، ويجب إلاّ يترك الأمر في هذه القضية على عواهنه ، بل لا بد من ضبطه وتحديده ، لأن إطلاقه يفسد العربية ، قال : "ومـــا مـــن ريب في أن القول بالنحت إطلاقاً يفسد أمر هذه اللغة ، ولا ينسجم مع النسيج العـــربي للمفردات والتركيبات ، وربما أبعد الكلمة المنحوتة عن أصلها العربي"(82) .

ومنهم من يرى أن النحت ليس من خصائص اللغة العربية ، وهو غريب عنـــها وعن نظام الاشتقاق فيها ، ولا يمت إليها بأية صلة "إن لغتنا ليست من اللغـــات الـــتي تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب كما هو مدون في مصنفاتها . والمنحوتـــات عندنا عشرات، أما عندهم فمئات بل ألوف ، لأن تقديم المضاف إليه علـــى المضـــاف معروف عندهم، فساغ لهم النحت ، أما عندنا فاللغة تأباه وتتبرأ منـــه"(83) وبعضـــهم يرى أن النحت "من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقاً بالفعل لأن الاشتقاق أن تنزع كلمـــة من كلمة، والنحت أن تنزع كلمة من كلمتين أو أكثر"(84) .

ومهما يكن من أمر فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر تلك الكلمات المنحوتة في اللغة العربية ، حتى أولئك الذين قطعوا القول بأن العربية لا تقبل النحت ، اعترفوا بأن العربية وُفّقَتْ في نحت كثير من الكلمات ، أمثال : برمائي من (بر) و (ماء) ومدرحيّ أو مدرحيّة من (مادة) و(روح) واللانهائية واللامركزية والماورائيات "[85] .والحقيقة أنه تم في العصر الحديث نحت كثير من الكلمات واستخدامها ، مثل : أنفمي للصوت الذي يخرج من الأنف والفم ، ودرعمي نسبة إلى دار العلوم وهكذا . ونظراً للحاجة الماسة إلى استحداث ألفاظ جديدة لتغطية كثير من مصطلحات العلوم والفنون والثقافية التي تفد إلى العربية كل يوم ، أقرَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز النحت "عندما تنجيءْ إليه الضرورة العلمية"[86] .

أنوع النحت :

أقرّ اللغويون أربعة أنواع من النحت :

1- **الاسمي** : وهو ما ينتج عن اسمين جامعاً بين معينيهما ، نحو : جلمود ، من جَلُدَ وجَمُدَ ، وحَبْقُر من حبْ وقرَّ بمعنى حَبّ البَرَد ، وعقابيل[87] من عُقْبى وعَلّة .

2- **الفعلي** : هو ما ينحت من الجملة دلالة على منطوقها ، وتحديداً لمضمونها ، ومن أمثلة الحالة الأولى : بأبأ = قال بأبي أنت ، بسمل= قال باسم الله ، سبحل= قال : سبحان الله.ومن أمثلة الحالة الثانية : بعثر= بعث وأثار. ويلاحظ أن أفعال هذا النوع من النحت من وزن الرباعي المجرد .

3- **النسبي** : وهو ما ينحت نسبة إلى علمين ، نحو : عبشميّ ، نسبة على عبد شمس ، وعبدريّ نسبة إلى عبد الدار ، وطبرخزيّ نسبة إلى طبرستان وخوارزم .

4- الوصفي : وهو نحت كلمة من كلمتين للدلالة على صفة بمعناهما أو أشد منه ، مثل : ضِبَطْر من ضبط وضبر وهو للرجل الشديد ، وصِلْدَم من الصَّلد والصدم وقد ذهب فؤاد ترزي إلى أن أمثلة النحت الاسمي والوصفي وكذلك أمثلة الحالة الثانية من النحت الفعلي لا تعدو أن تكون من باب التخمين والتأويل البعيد"(88) .

طرقه :

ليس للنحت قاعدة واضحة يُعتمد عليها عند اللجوء إليه، ولا أساس محدد يمكن الالتزام به من أجل هذه الغاية ، وهذا ما جعل الطرق التي يُلجأ إليها في النحت مختلفة متغايرة لا تسير على نظام واحد ، لذا فإن تأثيره في الكلمات المنحوتة ليس محدداً وغير متساوٍ في جميع الحالات ، وقد أورد أحد الباحثين عدداً من الكلمات المنحوتة محاولاً الوصول إلى قاعدة عامة تجمعها أو طريقة محددة يمكن السير عليها من أجل هذا الغرض ، فقال : "إذا لا حظنا أنواع هذه الكلمات المنحوتة من حيث اللفظ وقارنا كل واحدة منها بأصولها نرى أن تأثير النحت لا يتساوى في جميعها ، ومن الممكن تلخيص هذا التأثير في بضع نماذج أساسية :

أ- لا يعتري الكلمتين أي تغيير كان ، فإن واحدهما تلتقي بالأخرى فتصبحان كلمة واحدة بدون أن يتغير شيء من حروفهما وحركاتهما كما في (اللاأدرية) .

ب- لا يحدث تَبَدُّل في الحروف ؛ غير أنه يحدث بعض التغيير في الحركات كما في (شقحطب) و (فذلكة) .

ج- تبقى إحدى الكلمتين كما هي وتختزل الأخرى وحدها كما في (مُشَلْوَز) و (مُحَبْرَم) .

د- يحدث اختزال في الكلمتين ويكون هذا الاختزال متساوياً في كلتيهما فلا يدخل في الكلمة المنحوتة إلا حرفان من كل منهما كما في (تعبشم) و (هرول).

هـ- يحدث اختزال في الكلمتين ولكنه لا يكون متساوياً في كلتيهما كما (سبحل) و (بأبأ) .

و- يُحذف بعض الكلمات حذفاً تاماً فلا تَتْرُكُ في المنحوت أيَّ أثر كما في (طبلق) و (هيللة) . فإن كلمة (الله) في الأولى وكلمة (لا) و (إلا) في الثانية قد حذفت بتاتاً و لم يبق لها أثر في المنحوتات المذكورة ، يعني (أطال الله بقائك) ، و(لا إله إلا الله)"(89) .

وهكذا فإن النحت لا يقوم على قاعدة محددة أو منهج واضح يمكن اتباعه ؛ إنه سماعي لا قياسي ، يقوم على الجهد الفردي المزاجي الذي يختلف من شخص لآخر ، كما أنه يعتمد على المقدرة الذاتية للشخص .

ولعل السبب في ظهور هذه الظاهرة اللغوية التي تباينت حولها الآراء ، واختلفت وجهات النظر يعود في أساسه إلى التخفيف في النطق ومحاولة التعليل لما يُشْكِلُ من أمور ، يقول نهاد الموسى : "ولعله قد استبان لنا أن النحت في تاريخ العربية ما كانت تسوق إليه غير دوافع النطق في طبعيته ، ودوافع التخفيف ودوافع من التفسير والتعليل لما يشكل"(90) .

من كل ما سبق نستطيع القول : إن الاشتقاق ظاهرة لغوية هامة في حياة اللغات تَمَسُّ الحاجة إليها نتيجة للتطور الفكري والحضاري في حياة الإنسان ، الذي يجب أن يرافقه تطور لغوي ينتج عن الحاجة إلى ألفاظ للتعبير عن مستجدات الحياة ، ويمكن أنها تمثل أثراً من آثار البيئة ، ومرحلة من مراحل نمو اللغة . إنها عملية تَمُدُّ العلماء والمفكرين بما يحتاجون إليه من صيغ ومصطلحات ، وتسعفهم في التعبير عن كل ما يستجد من مفاهيم في الحياة الاجتماعية العربية . كما أنها عملية عقلية تقوم

على سعة الإدراك والفهم لكل خصائص اللغة ، وعلى استخدام العقل من أجل الوصول إلى صيغ منسجمة مع طبيعة اللغة ، ومتناغمة مع خصوصياتها من أصوات وصيغ وتراكيب وأساليب ، فهي معين ثَرٌّ لا ينضب تعتمد عليها اللغة عند الحاجة .

وقد أدرك علماؤنا القدماء أهمية هذه الظاهرة ، فأفادوا منها ، وتحدثوا عنها في كثير من مؤلفاتهم ، وأفردوا لها العديد من المؤلفات المستقلة ، ولم يقتصر هذا الإدراك على القدماء فقط ، بل امتد إلى المحدثين من علمائنا، الذين أقروا بأهميتها في إثراء اللغة وأوصوا باستخدامها كأهم وسيلة من وسائل تنمية اللغة العربية في العصر الحديث ، يؤكد هذا الاهتمام كثرة القرارات والتوصيات الصادرة عن مجامع اللغة العربية ، والهيئات العلمية في أرجاء الوطن العربي من أجل هذا الغرض . ورغم كل ما ظهر من دراسات ومؤلفات حول هذه الظاهرة ، إلا أن الاشتقاق ما يزال بحاجة ماسة إلى درس عميق على مناهج مختلفة حتى يسهم في إثراء العربية بطريقة أفضل وأكمل .

الهوامش

1- المغربي ، عبدالقادر : **الاشتقاق والتعريب** ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1947 ، ص10

2- الصالح ، صبحي : **دراسات في فقه اللغة** ، دار العلم للملايين ، بيروت الطبعة العاشرة 1983 ، ص 174 .

3- الأفغاني سعيد : **في أصول النحو** ، دار الفكر ، بيروت 1963م ، ص130 .

4- السيوطي عبدالرحمن جلال الدين : **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** . تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر ، بيروت 354/1 .

5- السيوطي : **الأشباه والنظائر في النحو** ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق 125/1 .

6- الكفوي ، أبو البقاء الحسيني : **الكليات** ، المطبعة العامرة ، بولاق 1287هـ ، ص 83 .

7- الروم آية 43 .

8- ابن الزملكاني ، كمال الدين بن عبدالواحد بن عبدالكريم : **التبيان في علم البيان** ، تحقيق : أحمد مطلوب وخديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد 1964م ، ص169 . وانظر كذلك الأشباه والنظائر للسيوطي 126/1-127 .

9- الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن : **شرح شافية ابن الحاجب** ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين دار الكتب العلمية بيروت ، 1982م ، 334/2

10- الجرجاني ، علي بن محمد : **كتاب التعريفات** ، مكتبة لبنان – بيروت 1990م ، ص27 .

11- السيوطي المزهر 346/1 .

12- السيوطي الاشباه 127/1 .

13- أمين ، عبد الله : **بحث في علم الاشتقاق**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجلد 1 ص381 ، 1353هـ - 1934م .

14- ترزي ، فؤاد : **الاشتقاق** ، مطبعة دار الكتب ، بيروت 1968م ، ص 19 .

15- وافي ، حسين : **سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج2 صفر 1354هـ = 1935م ، ص 196 .

16- التهانوي ، محمد علي الفاروقي : **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون** ، تحقيق علي دحروج ، مكتبة لبنان – الطبعة الأولى 1996م ، ص 207 .

17- ترزي : مرجع سابق ، ص26 .

18- السيوطي ، المزهر 346/1 ، وانظر ، ابن جني ، الخصائص 134/2 .

19- وافي ، علي عبد الواحد : **فقه اللغة** ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الطبعة الثامنة ، ص 178 .

20- أنيس ، إبراهيم : **من أسرار اللغة** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السابعة 1985م ، ص63 .

21- السيوطي ، عبدالرحمن جلال الدين : همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث ، الكويت 1977م ، 231/2 .

22 ابن الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد : **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت ، 144/1 – 152 المسألة الثامنة والعشرون .

23- الأفغاني ، مرجع سابق ، ص 142 – 143 .

24- ولفنسون ، إسرائيل : تاريخ اللغات السامية ، دار القلم – بيروت ، الطبعة **الأولى** 1980م ، ص 14 – 15 .

ومما يلفت النظر في هذا القول أن هذه القضية وغيرها من القضايا اللغوية المشابهة ، تكاد الآراء فيها تذهب إلى أن كل أو معظم ما أنتجه العرب في حياتهم اللغوية والفكرية لم يكن إبداعاً أو ابتكاراً ، أنما هو

نقل عن غيرهم من الأمم وتقليد لها . والأخذ عن الأمم الأخرى أمر طبيعي لا ضير فيه إلاّ أن يتعدى حدود المعقول ، وينسب كل ما وضعته الأمة العربية من العلوم والفنون إلى غيرها من الأمم ، وكأن أُمتنا لا وجود لها وليس لها نصيب من الإسهام في الحضارة الإنسانية ، إنها أمة لا يوجد لديها قدرة الإبداع والابتكار ، إنها أمة قاصرة عاجزة عن الحياة أو التفكير دون الاعتماد على غيرها ، وهذا ما يريده الأعداء ويروجون له ، من أجل من يؤمن العرب به ، ويقتنعون بأنهم **غير قادرين على إنتاج شيء** ، ويصبح هذا الأيمان وتلك القناعة عرفاً سائداً وأمراً مشروعاً في حياة هذه الأمة .

25- ترزي ، مرجع سابق ، 61 – 62 .

26- أمين ، عبدا لله : **الاشتقاق** ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة الطبعة الأولى 1956م ، ص 14 .

27- ابن جني ، عثمان : **الخصائص** ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت 30/2 .

28- الأفغاني ، مرجع سابق ، ص 143 – 144 .

29- ابن جني ، مصدر سابق ، 40/2 .

30- السيوطي ، المزهر 350/1 .

31- ابن جني ، مصدر سابق 34/2 .

32- المصدر السابق 285/1 .

33- المصدر السابق 37/2 .

34- المصدر السابق 134/2 ، السيوطي ، المزهر 347/1 ، المبارك ، محمد : **فقه اللغة وخصائص العربية** ، مطبعة جامعة دمشق 1379هـ = 1960م ، ص 91 .

35- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد : **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** . تحقيق . السيد أحمد صقر ، **مطبعة** عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ص 329 ، زيدان ، جرجي : **الفلسفة اللغوية** ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الثانية 1408هـ = 1987م ، ص 33 ، الكر ملي ، أنستاس ماري : **نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها** ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ص 16 .

36- الأفغاني ، مرجع سابق ، ص 123 .

37- الموسى ، نهاد : **النحت في اللغة العربية** ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى 1405هـ = 1984م ، ص 52 .

38- أمين ، مرجع سابق : ص 2 .

39- زيدان ، مرجع سابق ، ص 33 .

40- الفراهيدي ، الخليل أحمد : **كتاب العين** ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ، الطبعة الأولى 1408هـ = 1988م ، 59/1 .

41- ابن جنّي ، مصدر سابق 133/2 – 134 .

42- المصدر السابق 134/2 .

43- المصدر السابق 138/2 .

44- المصدر السابق 69/2-70 .

45- زيدان ، مرجع سابق ، ص 33 .

46- السيوطي المزهر 347/1 .

47- أنيس ، مرجع سابق ، ص 68 .

48- ترزي ، مرجع سابق ، ص 331 – 332 .

49- الصالح ، مرجع سابق ، ص 194 .

50- المرجع السابق 209 .

51- السيوطي المزهر 354/1 .

52- الصالح ، مرجع سابق ، ص 187 .

53- أمين مرجع سابق ، ص 1-2 .

54- أنيس مرجع سابق ، ص 51 .

55- الكرملي ، مرجع سابق ، ص 18 ، ابن فارس ، مرجع سابق ، ص 173 ، زيدان ، مرجع سابق ، ص 60 المغربي ، مرجع سابق ، ص 10 .

56- أمين ، مرجع سابق ، ص 1 ، 2 .

57- الصالح ، مرجع سابق ، ص 210 – 211 .

58- أنيس ، مرجع سابق ، ص 68 .

59- السيوطي ، المزهر 460/1 .

60- أنيس ، مرجع سابق ، ص 84 ، الموسى ، مرجع سابق ، ص 56 .

61- الموسى مرجع سابق ، ص 56 – 57 .

62- ابن جني ، مرجع سابق 146/2 .

63- السيوطي ، المزهر 469/1 – 470 .

64- المصدر السابق 461/1 .

65- أمين ، مرجع سابق ، ص 352 .

66- الفراهيدي ، مرجع سابق 191/3 - 192 "نحت" .

67 ابن منظور ، أبو الفضل محمد بن مكرم : **لسان العرب** ، دار صادر ، بيروت 1955م "نحت" .

68- البستاني ، بطرس : محيط المحيط ، مكتبة لبنان ، بيروت 1977م مادة نحت 882 .

69- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد : **معجم مقاييس اللغة** . تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى 1411هـ = 1991م ، 404/5 .

70- **سورة الأعراف** آية 74 .

71- الموسى مرجع سابق ، ص 63 .

72- المرجع السابق ، ص 64 .

73- ابن فارس ، مرجع سابق 328/1 .

74- المرجع السابق 329/1 .

75- ابن فارس ، الصاحبي ، ص 227 .

76- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر : **الكتاب** ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، عالم الكتب — بيروت الطبعة الثالثة 1403هـ - 1983م ، 376/3 – 377 .

77- ابن جني ، مرجع سابق 145/2 – 146 .

78- المغربي ، مرجع سابق ، ص 13 .

79- الموسى ، مرجع سابق ، ص 67 .

80- الصالح ، مرجع سابق ، ص 269 .

81- الصالح ، مرجع سابق : ص 243 .

82- المرجع السابق ، ص 266 .

83- الكرملي ، أنستاس ماري : مجلة لغة العرب — مجلد (5) ، نيسان 1928م ، ص 293 ، تبرزي ، الاشتقاق ص 363 ، فريحة ، أنيس : **الاشتقاق عملية خلق وإبداع في اللغة** "مجلة آفاق ، شتاء 1959 ، 26/1 – 27 .

84- المغربي ، مرجع سابق ، ص 13 .

85- فريحة ، أنيس : **في اللغة العربية وبعض مشكلاتها** . دار النهار للنشر – بيروت 1980م ، ص 117 .

86- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجلد (7) ، ص 158 . قرارات مجمع اللغة العربية في الدورة الثالثة عشرة 1365هـ = 1946م .

87- عقابيل : بقايا في الجسد ، ولا مفرد لها .

88- تزري ، مرجع سابق ، ص 358 ، يعقوب ، أميل بديع : **فقه اللغة العربية وخصائصها** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى 1982م ، ص 211 .

89- جواد ، مصطفى : **المباحث اللغوية في العراق** ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة 1954م ، ص 93 – 94 نقلاً عن مجلة التربية والتعليم ج5 ، 361 – 375 .

90- الموسى ، مرجع سابق ، ص 232 .

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم** .

- الاسترا باذي ، رضي الدين محمد بن الحسن : **شرح شـــافية ابـــن الحاجب**، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلميـــة ، بيروت 1982م .

- الأفغاني ، سعيد : **في أصول النحو**، دار الفكر ، بيروت 1963م .

- أمين ، عبد الله :

* **الاشتقاق**، لجنة التأليف والترجمة والنشر . القـــاهرة ، الطبعـــة الأولى 1956م .

* **بحث في علم الاشتقاق** ، مجلة مجمع اللغة العربيـــة بالقـــاهرة مجلـــد 1 ص381 ، 1353هـــ = 1943م .

- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : **الإنصاف في مسائل الخـلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميـــد ، دار الفكر ، بيروت ، المسألة الثامنة والعشرون 1/144 — 152 .

- أنيس ، إبراهيم : **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية ، القـــاهرة ، الطبعة السابعة 1985م .

- ترزي ، فؤاد : **الاشتقاق**، مطبعة دار الكتب ، بيروت 1986م .

- التهانوي ، محمد علي الفاروقي : موسوعة كشـــاف اصطلاحـــات الفنون . تحقيق : على دحروج مكتبة لبنان ، بيروت ، الطبعـــة الأولى 1996م .
- البستاني ، بطرس : **محيط المحيط**، مكتبة لبنان ، بيروت 1977م .
- الجرجاني ، علي بن محمد : **كتاب التعريفات**، مكتبة لبنان بـــيروت 1990م.
- ابن جني ، عثمان: **الخصائص**، تحقيق : محمـــد علـــي النجـــار ، دار الكتاب العربي، بيروت .
- جواد، مصطفى : **المباحث اللغوية في العراق**، معـــهد الدراســـات العربية ، القاهرة ، 1954م .
- الزملكاني ،كمال الدين بن عبد الواحد بن عبد الكريم : **التبيـــان في علم البيان**، تحقيق : أحمد مطلوب وخديجة الحديثي ، مطبعـــة العـــاني، بغداد، 1964م.
- زيدان ، جرجي: **الفلسفة اللغوية**، دار الجيل، بيروت: الطبعة الثانيـــة 1987م.
- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر : **الكتاب**، تحقيق : عبد الســـلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت الطبعة الثالثة 1983م .
- السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين :

* **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية، دمشق.

* **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق : محمد جاد المولي وآخرين، دار الفكر ، بيروت .

مع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق : عبد العالم سالم مكــرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت 1977م .
- الصالح ، صبحي : **دراسات في فقه اللغة** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة العاشرة ، 1983م .
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد :
* **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، تحقيق : السـيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
* **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيـل ، بيروت ، الطبعة الأولى 1991م.
- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد : **كتاب العين**، تحقيق : مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى 1988م .
- فريحه ، أنيس :
* **الاشتقاق عملية خلق وإبداع في اللغة** . مجلة آفاق ، شتاء 1959م
* في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر ، بيروت 1980.
- الكرملي ، أنستاس ماري : **نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها**، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .
- الكفوي ، أبو البقاء الحسيني : **الكليات**، المطبعة العـامرة، بـولاق، القـاهرة 1287هـ .
- المبارك ، محمد : **فقه اللغة وخصائص العربية**، مطبعة جامعة دمشق 1960م .
- المغربي ، عبد القادر : **الاشتقاق والتعريب**، لجنة التأليف والترجمـة والنشـر ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1947م .

- ابن منظور ، أبو الفضل محمد بن مكرم : **لسان العـــرب**، دار صـــادر ، بـــيروت 1955م .
- الموسى ، نهاد : **النحت في اللغة العربية**، دار العلوم للطباعة والنشر ، الريـــاض ، الطبعة الأولى 1984م .
- وافي ، علي عبد الواحد : **فقه اللغة**، دار نهضة مصر للطبـــع والنشـــر، الطبعـــة الثامنة.
- والي ، حسين : **سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس**، مجلة مجمع اللغة العربيـــة بالقاهرة ج 2 ، صفر 1354هـــ = 1935م ، ص196 .
- ولفنسون ، إسرائيل: **تاريخ اللغات السامية**، دار العلم ، بيروت ، الطبعـــة الأولى 1980م .
- يعقوب ، أميل بديع : **فقه اللغة العربية وخصائصـــها**، دار العلـــم للملايـــين ، بيروت، الطبعة الأولى 1982م .